الصباح الاقتصادية
14
العدد 3368 - السنة الثانية عشرة
الثلاثاء 9 رمضان 1440 - الموافق 14 مايو 2019
Tuesday 14 May 2019 - No.3368 - 12 th Year

البورصة تواصل الهبوط .. والمؤشر العام ينخفض إلى 59.5 نقطة

البورصة تستهل تعاملاتها الأسبوعية بانخفاض المؤشر العام

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على انخفاض المؤشر العام 59.5 نقطة ليبلغ مستوى 5632.4 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 1.05 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 125.9 مليون سهم تمت من خلال 5826 صفقة نقدية بقيمة 33,2 مليون دينار كويتي (نحو 109.5 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 8.2 نقطة ليصل إلى مستوى 4770.4 نقطة بنسبة 0.17 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 56.8 مليون سهم تمت عبر 2049 صفقة نقدية بقيمة 3.8 مليون دينار (نحو 12.5 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 84.3 نقطة ليصل إلى مستوى 6078.8 نقطة بنسبة انخفاض 1.37 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 69.08 مليون سهم تمت عبر 3777 صفقة بقيمة 29.4 مليون دينار (نحو 97.02 مليون دولار).

وكانت شركات (سنرجي) و(أموال) و(مواشي) و(وطنية د ق) و(التعمير) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (خليج ب) و(بيتك) و(عقارات ك) و(أعيان) و(أهلي متحد) الأكثر تداولا في حين كانت (مراكز) و(ارجان) و(عربي ق) و(بنروجلف) و(ابيار) الأكثر انخفاضا.

وتابع المتعاملون إفصاح معلومات جوهرية من شركة (الأرجان العالمية العقارية) بشأن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 على عقود الإيجار بضفة المجموعة كمستأجر باستثناء عقود الايجار قصيرة الأجل ومنخفضة القيمة.

وشهدت الجلسة إفصاحا عن تأجيل الجداول الزمنية لاستحقاقات الأسهم على شركتي (الكوت للمشاريع الصناعية) و(الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن) فضلا عن اعلان بورصة الكويت تنفيذ بيع أوراق مالية لمصلحة حساب وزارة العدل.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الأولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وادوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل المتداولة (ريتس) وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والأصول العقارية.

ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأس مالها ما يسمح للمستثمرين الأفراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة إلى شراء أو تمويل ممتلكات أو أصول.

ومن الأدوات التي تتضمنها المرحلة الثالثة (البيع على المكشوف) وهي عملية يتم من خلالها بيع ورقة مالية مقترضة بهدف شرائها لاحقا بقيمة أقل وبالتالي تحقيق ربح مساو للفرق بين سعر البيع على المكشوف وسعر الشراء لاحقا وتتم هذه العملية عبر مكاتب وساطة معتمدة.

وتتضمن المرحلة الثالثة أيضا (صفقات المبادلة) وهي صفقات تبادل لورقة مالية مدرجة بأخرى مدرجة تتم بين طرفين بشكل مباشر سواء من الشركات أو الأفراد كما تتضمن (عرض الشراء) إذ يتاح لأي شخص شراء نسبة لا تقل عن 5 في المئة ولا تزيد على 30 في المئة من أسهم أي شركة مدرجة.

أشاد بالتعاون البرلماني لتعديل مناقصات المشاريع الصغيرة والمتوسطة

المانع : التشريعات الاقتصادية المتطورة تقلص ضغوط الإنفاق الحكومي

سعيد المانع

اكد عضو مجلس ادارة مجموعة رواد الأعمال سعيد المانع، ان استمرار الحكومة في مواجهة التحديات والمعوقات خلال عمليات الاصلاح الاقتصادي وانجاز المشاريع التنموية للكويت يساهم في ترسيخ قاعدة الإنتاجية في الكويت وتوفير فرص العمل في القطاع الحر ، مشيرا الى ان هناك حاجة لتخفيف الضغوط في الإنفاق الحكومي.

وقال المانع في بيان صحافي ان تعديل التشريعات الاقتصادية الخاصة باصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومعالجة مسالب عمل الصندوق او نشاط العربات المتنقلة انما تدفع عجلات قطار التنمية لجذب الاستثمار والمستثمر العالمي للكويت.

واضافة ان إزاله العراقيل وتصحيح مسار الخطط التنموية يتوج الرغبة السامية لرؤية سمو امير البلاد لتحويل الكويت مركزا ماليا تجاريا واقتصاديا وبما يتيح مجالا لاصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة فضلا عن مشاريع أخرى من شانها ان تنعكس إيجابا على الواقع الاقتصادي المحلي.

واشاد المانع بالتعاون البرلماني والتشريعي نحو استكمال اجراءات تعديل المناقصات لما لهذه التعديلات من اهمية تكمن في منح الأفضلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على المناقصات بنسبة 15 بالمئة وكذلك دعم المنتج الوطني،مشيرا إلى ان هذه التعديلات ستصب في صالح الشباب وستشجعهم على الإنخراط في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لاسيما وان الأولوية نحو الدخول في الجهاز المركزي للمناقصات العامة ووزارات الدولة ومنها ايضا ما يتعلق بالشركات النفطية التي لها مناقصات دون مبلغ 5 ملايين دينار ، موضحا ان تلك المناقصات هي مناقصات خاصة موجودة لدى مؤسسة البترول الكويت .

وقال المانع ان تسخير الإمكانات وتذليل العقبات امام المبادرين واصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يساهم في تحفيز الشباب للعمل بالقطاع الحر من جهة وزيادة التنافسية بين مخرجات التعليم للتخلي عن الوظيفة الحكومية بما يتناغم مع جهود ومساعي الدولة لتحسين بيئة الاعمال وتشجيع المواطنين للاستثمار والانتاج وتحقيق الفرص المثلى في الاقتصاد .

وأشار إلى أن مجموعة رواد الأعمال والمبادرين واصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يتقدمون بالشكر للجنة المالية بمجلس الامة لتصويتهم على تعديلات قانون المناقصات لفتح المجال والفرص امام الشباب والمبادرين لتسويق منتجاتهم بالقطاع الحكومي متمنيا التصويت عليها من قبل مجلس الامة في المداولة الاولى والثانية لاكتمال التعديلات بما يحقق تكافؤ الفرص للكويتيين .

والجدير بالذكر ان لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية كانت وافقت على الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض احكام قانون المناقصات العامة على نحو يمنح الأفضلية للمنتج الوطني والأولوية للمبادرين .

احتفالاً بقدوم شهر الخير

البنك التجاري ومحافظة الفروانية يهنئان رجال الإطفاء

البنك التجاري

في إطار الترتيبات التي يقوم بها البنك التجاري لتقديم الدعم والمساندة لعدد من الانشطة الاجتماعية التي تنظمها محافظات الكويت والهادفة في مجملها إلى تقديم كل سبل الدعم والرعاية للانشطة التي تنظمها المحافظات بهدف خدمة قاعدة عريضة من المجتمع وتزامنا مع حلول شهر رمضان المبارك ، قام البنك بالتعاون مع مسئولي محافظة الفروانية بتنظيم زيارة للعاملين بالقطاعات التابعة في نطاق محافظة الفروانية، حيث شملت الزيارة رجال الإطفاء في مراكز عملهم ، وكذلك عدد من الجهات الأخرى مقدمين لهم أجمل الأمنيات الطيبة بقدوم شهر رمضان الكريم .

وقد جاءت هذه الزيارة في إطار الترتيبات المسبقة لرعاية الأنشطة والفعاليات المجتمعية التي تنظمها محافظات الكويت ومنها محافظة الفروانية وكذلك ضمن برنامج «التجاري» الاجتماعي خلال شهر رمضان الفضيل.

وفي هذا السياق صرحت نائب المدير العام - قطاع التواصل المؤسسي - أماني الورع، قائلة « لقد جاءت فكرة زيارة رجال الأمن والإطفاء بهدف تهنئتهم بشهر رمضان الفضيل وتقديراً وعرفاناً بجهودهم في حفظ أمن الوطن وسلامة المواطنين والمقيمين». وتابعت أماني الورع مؤكدة أن مستوى الجاهزية لرجال الإطفاء في شهر رمضان وجهودهم المستمرة في كافة الأوقات وخلال شهر رمضان المبارك للمحافظة على السلامة هو محل تقدير وثناء خاصة انهم لا يدخرون جهداً في خدمة الوطن والحفاظ على أمن وسلامة المواطنين خلال أوقات عملهم في شهر رمضان الكريم .

وفي ختام الزيارة تم توزيع بعض الهدايا الرمضانية على رجال الإطفاء الواقعة في نطاق محافظة الفروانية اثناء تادية عملهم بحضور مسئولي محافظة الفروانية، حيث عبرت إدارة المحافظة عن شكرها وامتنانها للبنك التجاري على مساهمته ودعمه المتواصل لانشطة المحافظة مثمنين قيام البنك بهذه المبادرة الطيبة التي عكست ثقافة العمل الاجتماعي المشترك في إطار من الود والالفة ومشيدين ببصمة «التجاري» الواضحة في هذا المجال التي تتجسد من خلال دعمه لكل القطاعات القائمة على خدمة الوطن والمواطن.

«بيتك» : ارتفاع إجمالي الودائع 1 في المئة شهرياً إلى 43.2 مليار دينار في مارس

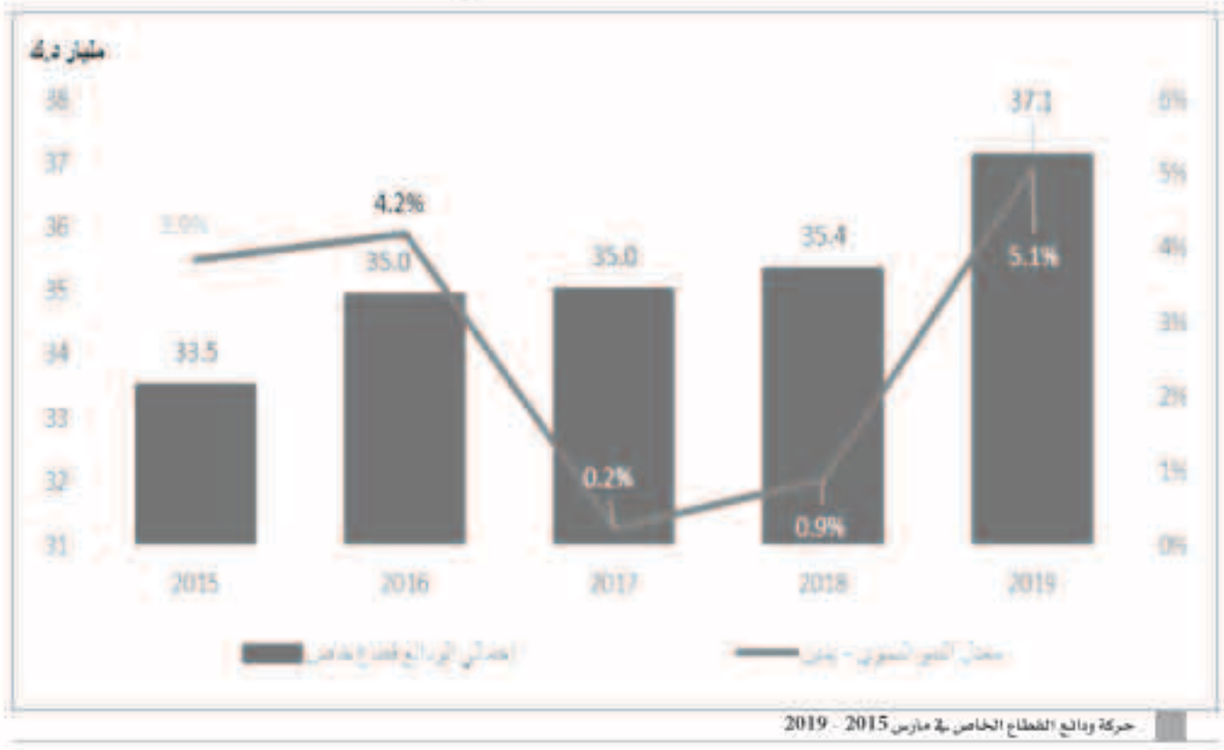

حركة ودائع القطاع الخاص بـ مارس 2015 - 2019

ارتفع إجمالي الودائع في مارس 2019 وفق بيانات بنك الكويت المركزي على أساس سنوي بنسبة 2.4 في المئة متجاوزة حاجز 43 مليار دينار، برغم ارتفاع النشاط الائتماني للبنوك بأكثر من ضعف تلك النسبة أي 5.4 في المئة على أساس سنوي حيث تجاوزت ارصدة التسهيلات الائتمانية في مارس حاجز 37.1 مليار دينار.

وتجاوز قيمة النمو السنوي للودائع المليار دينار، مدفوعا بارتفاع ودائع القطاع الخاص بنسبة 5.1 في المئة، برغم تراجع الودائع الحكومية على أساس سنوي بنسبة 11.5 في المئة.

وعند المقارنة على أساس شهري، زادت أرصدة الودائع 1 في المئة مع تحسن ودائع القطاع الخاص بأقل من 1 في المئة في مارس أي بحوالي 269 مليون دينار مقارنة مع 36.9 مليار دينار في فبراير 2019. كما زادت الودائع الحكومية 2.6 في المئة.

وارتفعت حصة ودائع القطاع الخاص من إجمالي الودائع لتمثل 86 في المئة مقارنة مع 83.8 في المئة في مارس 2018، بينما تراجعت حصة ودائع القطاع الحكومي إلى 14 في المئة من إجمالي الودائع مقارنة مع 16.2 في المئة في مارس 2018.

وزادت ودائع القطاع الخاص في مارس على أساس سنوي بنسبة 5.1 في المئة أي نحو 1.8 مليار دينار ووصلت إلى مستوى غير مسبوق متجاوزة 37.1 مليار دينار في مارس مقارنة مع 35.4 مليار دينار في مارس 2018، في حين زادت بأقل من 1 في المئة عند المقارنة على أساس شهري مع حجمها في فبراير 2019 الذي بلغ 36.9 مليار دينار.

وتتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية، تشكل الودائع بالعملة المحلية 92.6 في المئة من إجمالي ودائع القطاع الخاص مستقرة مع نسبتها البالغة نحو 92.7 في المئة من إجمالي ودائع القطاع الخاص في مارس 2018، في حين مثلت الودائع بالعملة الأجنبية النسبة الباقية وقدرها 7.4 في المئة من ودائع القطاع الخاص.

ويشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقا لآجالها إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، وقد بلغت حصتها في مارس 59.9 في المئة من ودائع العملة المحلية مقابل 58.4 في المئة في نفس الشهر من العام الماضي، بينما تراجعت حصة الودائع تحت الطلب بنحو طفيف إلى 25.3 في المئة من إجمالي الودائع بالعملة المحلية في مارس 2019 مقارنة مع 26.4 في المئة في مارس 2018، وتراجعت حصة ودائع الادخار بنحو طفيف إلى 14.8 في المئة من إجمالي الودائع بالعملة المحلية في مارس من العام الحالي مقارنة مع 15.1 في المئة في مارس 2018.

وتحسنت الودائع تحت الطلب إلى 8.7 مليار دينار في مارس بحدود أقل من نصف في المائة، في حين ارتفعت ودائع الادخار 2.7 في المئة حين سجلت 5.1 مليار دينار في مارس 2019، أي بارتفاع قيمته 136 مليون دينار مقارنة مع قيمتها في نفس الشهر من عام 2018، وارتفعت أيضا ودائع القطاع الخاص لآجل إلى 20.6 مليار دينار في مارس بزيادة 7.6 في المئة على أساس سنوي وهي الزيادة الأعلى طوال عامين. وعلى ذلك زادت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في مارس على أساس سنوي بنسبة 4.9 في المئة أي بأكثر من 1.6 مليار دينار مقتربة من 34.4 مليار دينار. على الجانب الآخر زادت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنسبة 6.5 في المئة لتصل نحو 2.8 مليار دينار مقارنة مع 2.6 مليار دينار في مارس 2018.

وارتفعت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب في مارس على أساس شهري بنسبة 2.4 في المئة، فيما استقرت الودائع الادخارية حين انخفضت بشكل طفيف أي 0.1 في المئة بحوالي 5.5 مليون دينار، بينما تحسنت الودائع لأجل بنحو 0.1 في المئة أي حوالي 21 مليون دينار على أساس شهري.

وعلى ذلك ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية بشكل طفيف في مارس على أساس شهري بحدود نصف في المائة أي حوالي 221 مليون دينار مقارنة مع 34.2 مليار دينار في فبراير 2019. على الجانب الآخر ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنسبة 1.8 في المئة مقارنة مع 2.70 مليار دينار في فبراير 2019.

وتفوق ودائع القطاع الحكومي في البنوك المحلية الكويتية 6 مليار دينار في مارس، إلا أنها انخفضت على أساس سنوي بنسبة 11.5 في المئة في حين تعد أعلى أساس شهري بنسبة 2.6 في المئة عن حجمها في فبراير 2019 البالغ 5.9 مليار دينار. ومن الملاحظ تواصل تراجع الودائع الحكومية منذ وصلت أعلى مستوياتها في منتصف العام قبل الماضي حين تجاوزت 7.1 مليار دينار، كما يلاحظ تراجع معدلات نمو الودائع الحكومية منذ ذلك الوقت على أساس سنوي إلى أن أصبحت تسجل معدلات انخفاض منذ بداية العام الماضي.

ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقا لآجالها إلى أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي بحصة ارتفعت نسبيا إلى 94 في المئة من إجمالي ودائع القطاع الحكومي في مارس مقارنة مع 93.8 في المئة في مارس 2018، بينما تشكل الودائع تحت الطلب 6 في المئة مقابل 6.2 في المئة في مارس 2018.

الدولار الأمريكي يستقر أمام الدينار عند 0.303 واليورو عند 0.341

استقر سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي اليوم الاثنين عند مستوى 0.303 دينار في حين استقر اليورو عند 0.341 دينار مقارنة بأسعار صرف يوم أمس.

وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني إن سعر صرف الجنيه الاسترليني ارتفع إلى مستوى 0.395 دينار في حين استقر الفرنك السويسري عند مستوى 0.300 دينار وظل الين الياباني عند مستوى 0.002 دينار دون تغيير.

يذكر أن أسعار الصرف المعلنة من بنك الكويت المركزي هي متوسط أسعار العملة لليوم ولا تعكس أسعار البيع والشراء الفعلية.